أثر مخاطر التركز في محفظة الودائع على رأس المال في المصارف التجارية باستخدام مؤشر التركز الفردي (ICI)

الباحث عضيد شياع عواد
Atheedawad54@gmail.com

تاريخ تقديم البحث :2023/06/10
تاريخ قبول النشر: 2023/07/22

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر ارتفاع مخاطر التركز في الودائع المصرفية والتي قد ينتج عنها خسائر مؤثرة وبشكل كبير على المصرف يتحملها رأس ماله وبما يهدد استمرار المصرف في مزاولة أعماله ، ويُعد تحقيق التوازن بين التركز والتنويع في محفظة الودائع المصرفية وبناء قاعدة واسعة لجذب ونمو الودائع أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمصارف لتجنب آثار التعرض لتلك المخاطر.

وقد اعتمدت الدراسة لقياس وتحليل أثر مخاطر التركز في محفظة الودائع على رأس مال المصارف التجارية على نتائج البيانات المالية لعام 2022 ولعينة مؤلفة من ستة مصارف تجارية عراقية ومن خلال اتباع طريقة مؤشر التركز الفردي (ICI) Individual Concentration Index لأكبر 20 عميل من المودعين(أفراد وشركات) لقياس تلك التركزات وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية تلك المخاطر.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز في محفظة الودائع المصرفية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث والتي تؤثر في رأس مال المصارف بما يتطلب تخصيص رأس مال إضافي لتغطية متطلبات رأس مال تلك المصارف ، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة اعتماد أسلوب التنويع في محفظة الودائع المصرفية ، والمتابعة المستمرة في قياس درجة تركز الودائع ، والاهتمام بتطوير إدارات المخاطر وتوفير التقنيات الحديثة في برامج عمل إدارات المخاطر.

الكلمات المفتاحية : محفظة الودائع المصرفية، مخاطر التركز في الودائع ، رأس المال الاقتصادي ، مؤشر التركز الفردي (ICI)

Abstract

The study aimed to find out the impact of the risks of concentration in bank deposits, which may result in significant and significant losses on the bank borne by its capital, and that threatens the continuity of the bank in carrying out its business. Achieving a balance between concentration and diversification in the bank deposit portfolio and building a broad base to attract and grow deposits is crucial for banks to avoid the effects of exposure to those risks .The study was based on measuring and analyzing the effect of concentration risks in the deposit portfolio on the capital of commercial banks on the results of the financial statements for the year 2022 and for a sample consisting of six Iraqi commercial banks, and by following the method of the Individual Concentration Index (ICI) for the largest 20 clients of depositors (individuals and companies).) to measure the economic capital needed to cover those risks .The study concluded that there is a direct relationship between the degree of concentration in the bank deposit portfolio and the degree of risk faced by the research sample of banks, which affects the capital of banks, which requires the allocation of additional capital to cover the capital requirements of banks. those banks. The study recommended the necessity of adopting the method of diversification in the bank deposit portfolio, continuous follow-up in measuring the degree of concentration of deposits, interest in developing risk departments, and providing modern technologies in the work programs of risk departments.

Keywords: bank deposit portfolio, deposit concentration risk, economic capital, individual concentration index (ICI).

المقدمة:

تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي وملازماً ورديفاً له وخاصةً مع ارتفاع حدة المنافسة وتطور نظم المعلومات والاتصالات وتنوع الخدمات وزيادة المعاملات المصرفية ، ونتيجة ذلك أصبحت المصارف اليوم تواجه مخاطر متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، الأمر الذي جعل من عملية إدارة المخاطر والسيطرة عليها أمراً حيوياً لاستمرارية عمل تلك المصارف ، ولذلك أكدت اتفاقية بازل 3 على أهمية تطوير الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 وشمولها كافة المخاطر التي قد تعترض العمل المصرفي والتي لم تتناولها الدعامة الأولى من تلك الاتفاقية وجعلها ضمن متطلبات بناء إطار وممارسات عملية إدارة المخاطر في الفحص والمراقبة والتحليل والمعالجة ومنها مخاطر التركز في مصادر الأموال (الودائع المصرفية) ، حيث تمثل الودائع المصرفية الجانب الحيوي والأساس الذي تعتمد عليه المصارف في إدامة أنشطتها وعملياتها التمويلية وتُعد بمثابة الدم الذي يتحرك في شرايين القطاع المصرفي حيث تشكل نسبة كبيرة ومهمة من مصادر أموال المصارف والتي من خلالها تتحدد القدرة التوظيفية الفاعلة في تحقيق أهدافها في الربحية والسيولة والأمان ، وعلى أساس هذه الأهمية للودائع فقد أنبرت الإدارات المصرفية إلى وضع الخطط والبرامج لتعبئة الموارد والمدخرات وجذب واستقطاب حجم أكبر من الودائع من الأفراد والوحدات الاقتصادية لزيادة وتوسيع محفظة الودائع بهدف رفع قدرات المصارف التشغيلية لتحقيق وتعظيم الأرباح وتعزيز حضورها التنافسي في السوق المصرفية ، إلا أن التوسع غير المدروس في محفظة الودائع دون الاهتمام في تنويع وضبط مستوى استقرار تلك الودائع على مستوى العملاء قد ينتج عنها مخاطر في درجة تركز تلك الودائع والناجمة عن اعتماد المصرف على عدد محدود من العملاء المودعين للحصول على التمويل اللازم لمزاولة أنشطته المصرفية والتي قد يتعرض من خلالها المصرف إلى مخاطر سيولة كبيرة تهدد المصرف في حالة حدوث سحوبات مالية كبيرة ومفاجئة من أصحاب تلك الحسابات الكبيرة ، مما يتطلب من إدارات المصارف في مجال إدارة المخاطر ضرورة الاهتمام بالربط بين حجم الودائع ودرجة تركزها في محافظها ، فالمصارف التي تحتفظ بمحفظة ودائع ذات جودة متدنية وكفاءة ضعيفة وغير متنوعة تتعرض لمخاطر أكبر وتحتاج لرأس مال أكبر لتغطية احتمالية تعرضها لمخاطر السيولة ، والعكس صحيح ، لذلك سيتم في هذا البحث التطرق لمخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء وطرق قياسها باعتبارها أحد المخاطر المهمة التي تواجه العمل المصرفي ، فضلاً عن قياس رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية مخاطر تلك التركزات باستخدام مؤشر التركز الفردي (ICI) .

المبحث الأول – منهجية البحث والدراسات السابقة

1.1 – مشكلة البحث:

أن تبني سياسة بناء محفظة الودائع في المصارف وسعيها نحو استقطاب وجذب الودائع بهدف رفع قدراتها في منح التسهيلات والاستثمارات وتحقيق معدلات ربحية عالية في ظل وجود تركزات عالية بعدد محدود لكبار المودعين مع عدم الالتزام بالقواعد والمعايير الخاصة بتنويع وضبط التوازن في استقرار تلك الودائع ، يُعد من أهم عوامل تدني مستوى جودة محافظ الودائع لدى تلك المصارف ، والتي قد تعرضها لخسائر كبيرة ، لذا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

1. ما مستوى التركز في محافظ الودائع على مستوى العملاء للمصارف التجارية العراقية عينة البحث ؟
2. ما حجم رأس المال الإضافي اللازم لتغطية مخاطر التركز في محافظ الودائع على مستوى العملاء للمصارف التجارية العراقية عينة البحث ؟
3. ما مقدار رأس المال الاقتصادي الذي يتوجب على المصارف الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر التركز في محافظ الودائع المصرفية ؟

1.2 – هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث ، فأن هدف البحث يتلخص بالآتي:

1. التعرف على المخاطر التي قد تعترض محافظ الودائع المصرفية.
2. قياس درجة تركز محافظ الودائع المصرفية على مستوى العملاء.
3. التعرف على أهم الأساليب التي يمكن إتباعها لتقليل مستوى مخاطر التركز في محافظ الودائع المصرفية.
4. قياس رأس المال الإضافي اللازم لتغطية مخاطر التركز في محافظ الودائع المصرفية على مستوى العملاء.
5. احتساب رأس المال الاقتصادي اللازم لمقابلة مخاطر التركز في محافظ الودائع المصرفية.

1.3 – أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد المخاطر المصرفية المهمة والمتعلقة بمخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء من خلال قياس درجة تركز تلك المحافظ وتحديد رأس المال الإقتصادي اللازم لمواجهة وتغطية الخسائر التي قد تنجم في حال حدوث سحوبات نقدية كبيرة من كبار المودعين الأمر الذي يؤدي إلى احتمالية نقص أو شح في سيولة المصرف ، بما يتطلب من الإدارات المصرفية ومدراء المخاطر في المصارف المساهمة المشتركة في بناء استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر بشكل عام وشمولي مع الاهتمام بمخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية وتحديد فلسفتها ودراسة العوامل التي تؤثر فيها وأساليب المعالجة في تجنبها أو التخفيف من آثارها.

1.4 – فرضية البحث:

استناداً إلى مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة فرضية البحث الآتية:

" وجود تأثير لمخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء في رأس مال المصارف التجارية العراقية "

1.5 – مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف العراقية العاملة في القطاع المصرفي العراقي والبالغ عددها (60) مصرفاً في العام 2022 ، أما عينة البحث فتتكون من ستة مصارف تجارية لتطبيق الدراسة عملياً وقد تم اختيارها بالاعتماد على أسلوب العينة القصدية من المصارف الكبيرة ذات الحضور المصرفي والأرصدة المرتفعة من الودائع ، وهي : (المصرف الأهلي العراقي، مصرف كردستان الدولي ، مصرف بغداد ، مصرف التنمية الدولي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف جيهان للاستثمار).

1.6 – أدوات ومنهج البحث:

وفقاً لأهداف الدراسة وفرضيتها ، فقد تم جمع البيانات اللازمة من خلال الاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف عينة البحث والمنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية لعام 2022 ، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي في تحليل وتقييم نتائج مستوى مخاطر محافظ الودائع المصرفية وفق مؤشر التركيز الفردي (ICI) لقياس درجة تركز محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء وتحديد مقدار رأس المال الإضافي اللازم لتغطية الخسائر الناجمة عن تلك المخاطر وتكوين رأس المال الاقتصادي للمصارف موضوع الدراسة.

1.7 – حدود الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة فقد اشتملت الحدود المكانية على عينة الدراسة المتكونة من ستة مصارف عراقية خاصة ، كما تضمنت الحدود الزمانية المعلومات والبيانات الخاصة بالمصارف لعام 2022 ، وكما موضح في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) : البيانات المالية للمصارف عينة البحث لعام 2022

((المبالغ بمليارات الدينار))

ت	المصرف	التأسيس	رأس المال المدفوع	المركز المالي	إجمالي الودائع
1	المصرف الأهلي العراقي	1995	270	2,416	1,874
2	مصرف كوردستان الدولي	2005	400	2,178	1,423
3	مصرف بغداد	1992	250	1,724	1,345
4	مصرف التنمية الدولي	2011	250	1,873	1,285
5	مصرف المنصور للاستثمار	2006	250	1,164	743
6	مصرف جيهان للاستثمار	2006	255	1,296	672

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف لعام 2022

1.8 – المخطط الفرضي للدراسة:

بالاستناد إلى الإطار النظري العام لأدبيات المخاطر المصرفية وما يتعلق منها بمخاطر التركز في مصادر الأموال ومقدار رأس المال اللازم لتغطية كافة المخاطر المصرفية ، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تم تصميم المخطط الافتراضي للدراسة بما يجسد تفاعل العلاقة بين متغيرات البحث ، وكما في الشكل (1) الذي يوضح المخطط الفرضي للدراسة:

1. المتغير المستقل: والمتمثل بمخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية لأكبر 20 عميل من المودعين.
2. المتغير التابع: والمتمثل بمقدار رأس المال الواجب الاحتفاظ به من قبل المصارف لتغطية الخسائر المحتملة لتلك المخاطر.

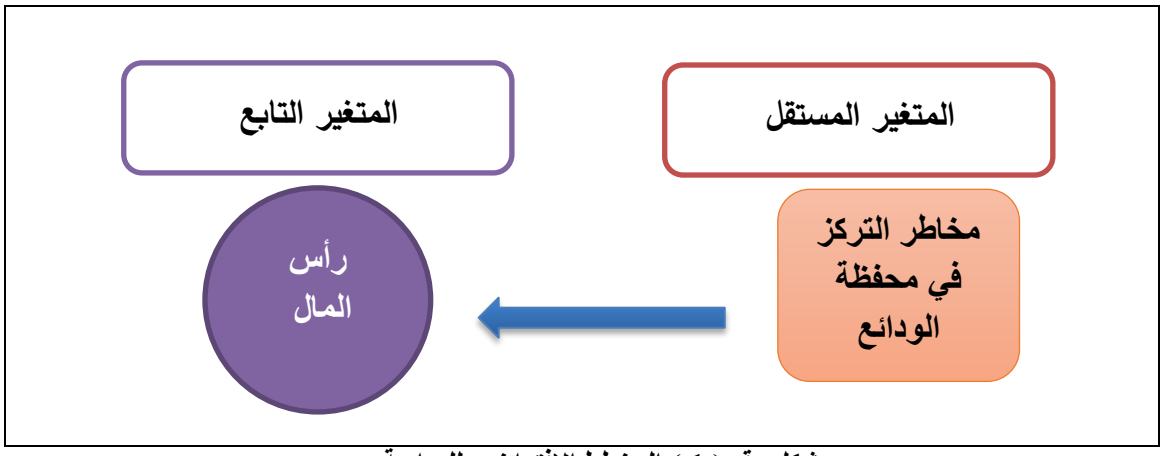

شكل رقم (1) المخطط الافتراضي للدراسة

1.9– الدراسات السابقة:

1 . دراسة (علي ، 2015) : " أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف "

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف التجارية ومن خلال البيانات المالية السنوية لعينة من 6 مصارف تقليدية خلال الفترة 2010 – 2014 ، باعتماد مؤشر HHI لقياس درجة تركز المحافظ الائتمانية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن تركز المحافظ الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي يؤثر بعلاقة معنوية في أداء المصارف.

2. دراسة (محمد ، 2018) : " أثر درجة تنويع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي "

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين درجة تنويع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي استناداً إلى البيانات المالية لعينة من المصارف الخاصة السورية خلال الفترة 2009-2016 ، وتم قياس المتغير المستقل (درجة تنوع محفظة القروض) باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان ، بينما تم قياس المتغير التابع (مستوى الأمان المصرفي) من خلال نسبة حقوق الملكية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباين في أثر تنويع محافظ القروض للمصارف على مستوى الأمان المصرفي.

3. دراسة (المملوك، 2020): " أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تركز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي ولعينة من المصارف الإسلامية الخاصة في سورية خلال الفترة 2011 – 2018 ومن خلال استخدام مؤشر HHI لقياس درجة تركز المحافظ الائتمانية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز الائتماني على مستوى القطاع الاقتصادي ودرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث.

4. دراسة (البدوي ، 2022) : " أثر الودائع والمخصصات الائتمانية وربحية المصرف في مخاطر التركزات الائتمانية "

هدفت الدراسة إلى قياس رأس المال الاقتصادي لتغطية مخاطر التركزات الائتمانية باستخدام نموذج Copula Qaussian ومن ثم دراسة أثر إجمالي الودائع والعائد على حقوق الملكية والمخصصات الائتمانية في مخاطر التركزات الائتمانية لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية ، اعتماداً على البيانات السنوية لعينة مؤلفة من 6 مصارف تقليدية خاصة خلال الفترة الممتدة بين 2008-2018 ، وقد بينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لحجم ودائع المصارف في مخاطر التركزات الائتمانية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

نلاحظ أن الدراسات السابقة قد تناولت أثر مخاطر التركز في المحفظة على ربحية المصارف أو مستوى الأمان ودرجة المخاطر أو مستوى النشاط والأداء المصرفي ، وبذلك وفرّت أساساً جيداً للاستفادة منها في تدعيم الجانب النظري من حيث منهج التحليل وتنظيم هيكلية البحث ، وقد توصلت جميعاً بالاتساق مع دراستنا بأن التركز في المحافظ المصرفية وأياً كان نوعها فأنها تحمل في طياتها مخاطر تؤثر وتنعكس سلباً على أداء النشاط المصرفي.

المبحث الثاني – الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول – الودائع المصرفية:

2.1 – مفهوم الودائع المصرفية:

عرّف قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 وديعة النقود بأنها : (عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودّعة فيه والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه برد مثلها للمودع) ، كما عرفها آخرون بأنها : (الأموال المستقبلة من الجمهور مع احتفاظ هذا الأخير بحق التصرف في هذه الأموال وفق شروط عقد فتح الحساب) (**المملوك ، 2020 : 591**) ، وبصورة عامة فأن مفهوم الوديعة المصرفية يتضمن عملية تلقي المصرف للأموال من الجمهور بشكل ودائع مع حق استعمالها من قبله بشرط إعادتها للزبون بفائدة أو علاوة أو بدونها وحسب نوع الحساب ووفق شروط عقد فتح الحساب مع التزام المصرف بقيد العمليات المالية المدينة والدائنة في حساب المودع والخاصة بتقديم خدمات عمليات السحب والإيداع في الحساب مع إتمام عمليات صاحب الوديعة كدفع الصكوك والأوراق التجارية وتسديد الالتزامات المالية والتحويلات التي يجريها الزبون على حسابه في حدود الرصيد المتاح له في الحساب.

2.2 – متطلبات إدارة الودائع المصرفية:

تُعد الودائع من أقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنها والتي توفر عنصر الأمان لأصحاب هذه الأموال في حال إيداعها في المصارف ، كما تبرز أهميتها للمصارف بكونها من أهم مصادر الأموال الخارجية في جانب المطلوبات ، وتشكل العنصر الرئيسي الفاعل في تمويل موجودات المصرف من عمليات التشغيل الائتمانية والاستثمارية وتحقيق عوامل السيولة والربحية والأمان **(الصيرفي ، 2016 : 43)** ، ولتحقيق استراتيجية عمل المصرف في الاستمرار والنمو والوصول إلى الحصة السوقية المستهدفة فأنه يتعين على إدارة المصرف العمل على توفير مصادر الأموال اللازمة من الودائع المصرفية لضمان وجود السيولة المالية التي تتيح للمصرف فرص التشغيل في المجالات الاستثمارية المتنوعة لتحقيق نمو موجوداته وتوليد الأرباح وتوسيع قاعدة رأس المال وتوفير عوائد مناسبة للمساهمين والمستثمرين **(الشمري ، 2018 : 68)**.

وبذلك تسعى الإدارات المصرفية إلى تبني الخطط والبرامج ووضع الآليات المناسبة لجذب واستقطاب قدر أكبر من تلك الودائع ، حيث تتمثل الوظيفة الأساسية للودائع في كونها تشكل المصدر الرئيسي في استخدامات وتوظيف الأموال والتي تعتمد آليات حدود التوظيف على ما يتحقق للمصرف من حجم تلك الودائع ومستوى درجة الاستقرار والثبات النسبي في تركيبة تلك الودائع **(رحيم ، وآخرون ، 2017 : 34)** ، بما يتعين على الإدارات المصرفية الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تنويع محفظة الودائع وتحقيق التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال من خلال دراسة سلوك تلك الودائع من حيث معدلات السحب والإيداع خلال فترة زمنية معينة ومعرفة المعدل الوسطي للاحتفاظ ودرجة ثبات أو تقلب سلوكها بما يتوافق مع آجالها (قصيرة ، متوسطة ، طويلة) والموائمة بين فجوات الاستحقاق وتقليص الفجوة التراكمية ، والتي على أساس ذلك يتم تحديد أسلوب ونوع وحجم الأموال المتاحة للتوظيف وضمان توفير السيولة مع تحقيق قدر مناسب من عوائد التشغيل للمصرف **(رحيم ، وآخرون ، 2017 : 41)**.

2.3 – مخاطر التركز في الودائع المصرفية:

تعتبر مخاطر التركز في الودائع المصرفية من الأسباب الرئيسية التي قد ينتج عنها خسائر كبيرة جراء التعرض لمخاطر السيولة والتي تهدد استمرارية عمل المصرف في حال حدوث سحوبات نقدية كبيرة ومفاجئة من قبل أصحاب الحسابات الكبيرة ، وذلك في ظل التوسع غير المدروس لزيادة حجم محافظ الودائع لدى المصارف ولما تشكله تلك المحافظ كمصدر أساس للتشغيل وتحقيق العوائد ، الأمر الذي يجعل المصارف تميل إلى التركز في محافظ الودائع بهدف تحقيق أداء أفضل لتعظيم الأرباح **(عواد ، 2015 : 62)**.

وتُعرف مخاطر التركز في محفظة الودائع على مستوى العملاء بأنها : (المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم التنوع في مكونات محفظة الودائع لدى المصرف على مستوى العملاء وبشكل كافٍ واعتماد مصادرها الأساسية على فئة أو عدد معين من حسابات الزبائن المودعين (أفراد ، شركات) للحصول على التمويل اللازم لتمويل أنشطة المصرف) **(البدوي ، 2022 : 83)** ، وبذلك تبرز مخاطر التركز في محفظة الودائع على مستوى العملاء عند اختلال التوازن بين مستوى التركز ودرجة التنوع ، فزيادة حدة التركز في محفظة الودائع تشير إلى انخفاض درجة التنوع في مكونات تلك المحفظة نتيجة اعتماد المصرف على مصادر محدودة ومعينة للحصول على التمويل والتي تعني ارتفاع في مستوى تلك المخاطر ، في حين تؤدي زيادة درجة التنوع في مصادر محفظة الودائع إلى انخفاض مستوى مخاطر التركز ، فالتركز هو الحالة العكسية للتنوع في مصادر الودائع التي تدعم مزاولة المصرف لأنشطته المصرفية.

2.4 – وسائل الحد من مخاطر تركز الودائع:

يمكن للمؤسسات المصرفية الالتزام ببعض الوسائل والأساليب التي تضمن تجنب خسائر التعرض لمخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء وبالتوازي مع استمرار إجراءات إدارة مخاطر التركزات ومراقبتها للحفاظ على جودة المحفظة، ومن أبرز هذه الأساليب **(البدوي ، 2022 : 92)**:

2.4.1- تنويع محفظة الودائع: أن إتباع سياسة التنويع الفعال في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء يحقق فائدة كبيرة للمصارف والتي يمكن تحقيقها من خلال استقطاب وجذب المودعين ذات الدخول المتوسطة والصغيرة من الشرائح الاجتماعية المختلفة وبما يحقق مبدأ الشمول المالي وتوسيع قاعدة المودعين ، مع خضوع هيكل ومكونات محفظة الودائع للمراقبة والتحليل وفقاً للآتي:

2.4.1.1 تحليل هيكل مكونات محفظة الودائع بحسب أرصدة الزبائن المودعين في محفظة الودائع لدى المصرف من حيث تصنيفها إلى (ودائع أساسية وأخرى غير أساسية) والتي تم توصيفها من قبل البنك المركزي العراقي بأن الودائع الأساسية هي إجمالي أرصدة الزبائن المودعين التي لا تزيد أرصدة حسابات كل منهم في نهاية الفترة عن مبلغ 100 مليون دينار ، وبعكسها تكون الحسابات غير الأساسية المتكونة من أرصدة حسابات كل زبون تزيد عن مبلغ 100 مليون وبما يضمن تحقيق التوازن بين تلك الحسابات ، ويشمل التصنيف أعلاه كافة أرصدة الحسابات المفتوحة لدى المصرف (جارية ، توفير ، ثابتة) **(البنك المركزي العراقي ، 2019).**

2.4.1.2 – تحليل هيكل مكونات محفظة الودائع في كونها (ودائع مستقرة وأخرى غير مستقرة) ، حيث تتصف الودائع المستقرة بكونها تلك الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبياً وذات طبيعة ادخارية بمعنى أن تحركها يتسم بالاستقرار العام وعدم التقلب الشديد ، مما يساعد إدارة المصرف في رسم وبناء سياسة استثمارية مناسبة لهذا النوع من الودائع كونها مستقرة ولا تتعرض لمطالبات سحب خلال آجال قصيرة **(الصيرفي ، 2016 : 148).**

2.4.1.3 – تحليل فجوة سيولة المصرف بصفة دورية من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف للتأكد من جميع البنود والفقرات في جانبي الميزانية وكذلك البنود خارج الميزانية وذلك من خلال الفحص والتحليل النوعي وتصنيف بنود المطلوبات (الموارد) حسب درجة مرونة سيولتها لتحديد السقوف المالية لهيكل التوظيفات في بنود الموجودات ، حيث أن تقسيم وتصنيف هيكل الودائع إلى فئات محددة حسب درجة سيولتها وتواريخ استحقاقها يساعد في فهم طبيعة ودرجة مرونة كلٍ منها وبالتالي يوفر القدرة على إدارتها والتعامل مع مفرداتها والتحكم بأسلوب مدد وصيغ توظيفها ، فالودائع ذات الآجال القصيرة يجب توجيهها نحو فرص التوظيف في مواضع ذات آجال متوافقة معها وكذلك الودائع المتوسطة والطويلة الأجل ، وهذا الأمر ينعكس على تحديد قرار التوظيف والاستخدام على كافة بنود الموارد ، فالموارد المالية طويلة الأجل يتم إقراضها وتمويلها لآجال طويلة ، والموارد المتوسطة الأجل يتم إقراضها لآجال متوسطة ، وكذلك الموارد القصيرة الأجل يتم إقراضها لآجال قصيرة المدى ، أي لابد من الحفاظ على حالة التوازن والتناغم النوعي بين جانبي الميزانية وتقليص فجوة الاستحقاق بينها بهدف ضمان تحقيق التخطيط السليم وضبط التوجهات التوظيفية وبما يضمن تجنب التعرض لمخاطر السيولة **(عبد الحميد ،2000 :117).**

2.4.1.4 – **حدود المخاطر:** والتي يتوجب على المصارف وضع حدود لخطر التركزات وفقاً لنوع الخطر ومستوى رغبة إدارة المصرف بتحمل تلك المخاطر مع مراعاة حالة الترابط بين عوامل الخطر **(البنك المركزي العراقي ، 2019 : 58).**

2.4.2- المحددات والقيود : لابد من الأخذ بنظر الاعتبار المحددات والقيود القانونية وأهمية التقيد بحدود النسب ومعايير السلامة المصرفية التي يفرضها البنك المركزي العراقي في مجال التوظيفات وحدود السيولة المالية ومن أبرزها :

2.4.2.1 – الاحتياطي الإلزامي على الودائع باستقطاع نسبة (15 %) من حجم الودائع الجارية ، ونسبة (10%) من الودائع الأجلة ، ويتم الاحتفاظ بالحساب لدى البنك المركزي العراقي.

2.4.2.2 – أن لا تقل نسبة السيولة القانونية للمصرف عن (30 %).

2.4.2.3 – أن لا يقل الموجود النقدي في خزائن المصرف عن نسبة (5 %) من إجمالي ودائع المصرف.

2.4.2.4 أن لا يزيد حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف عن نسبة (75 %) من إجمالي ودائع المصرف.

2.4.2.5 – أن لا تقل نسبة الودائع الآجلة (ودائع الادخار + الودائع الاستثمارية) عن نسبة (30%) من إجمالي المطلوبات مع استبعاد (حقوق الملكية) عن المطلوبات.

2.4.3 – الاحتفاظ برأس مال إضافي : أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية على المصارف بموجب الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 ضرورة الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يزيد عن الحد الأدنى المحدد بنسبة 8 % لمواجهة وامتصاص المخاطر المصرفية، كما أصدرت اتفاقية بازل 3 تعديلات لتعزيز جودة رأس المال أهمها مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال إضافي لتغطية الخسائر خلال فترة التقلبات الاقتصادية الدورية بنسبة (2.5 %) وتحسين نوعية رأس المال لامتصاص أكبر قدر ممكن من الخسائر المحتملة **(Basel 3).**

2.4.4 _ المراجعة والتقييم : والتي يجب على المصرف القيام بتحليلات دورية داخل محفظة الودائع بما يضمن تقديرات لتوجهات تلك التعرضات واختبار سيناريوهات متعددة تعكس تطورات ظروف الاقتصاد ومتغيرات السوق المالية المحتملة وقياس أثر بيئة الخطر في أداء المصرف ونتائج أعماله ، مع وضع الإجراءات التصحيحية المناسبة بتعديل استراتيجية العمل ومعالجة التركزات غير الضرورية مع ضرورة تنويع الأصول ومصادر التمويل أو تعديل هيكلية التمويل.

المطلب الثاني – رأس المال الاقتصادي:

2.1 – مفهوم رأس المال الاقتصادي:

عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية رأس المال الاقتصادي بأنه : (مجموعة من الطرق أو الممارسات التي تساعد المصارف على تقييم المخاطر وتحديد رأس المال اللازم لتغطية الأنشطة المصرفية التي تنطوي على مخاطر) **(Basel 3)** ، كما يمكن تعريفه بأنه كمية رأس المال الواجب تخصيصه بما يتناسب مع الإطار العام للمخاطر المصرفية بهدف تعزيز متانة وصلابة المصرف وضمان جودة رأس المال لاستيعاب كافة أوجه المخاطر وتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة التي قد يتعرض لها المصرف جراء عملياته المصرفية وضمان استمرارية أنشطته وأعماله المصرفية ومواصلة الوفاء بالتزاماته المختلفة في ظل مختلف الظروف **(عواد ، الطاهر، 2023 : 44).**

2.2 – قياس درجة التركز وتحديد رأس المال الاقتصادي:

يتم قياس درجة التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء واحتساب رأس المال الإضافي لمواجهة مخاطر التركز في تلك المحافظ ، ومن ثم استخراج رأس المال الاقتصادي الواجب على المصرف تكوينه لتدعيم قدرة رأس المال على تغطية ما يترتب عليه من تلك المخاطر ، وذلك استناداً إلى واقع البيانات المالية السنوية للمصرف وفقاً للخطوات التالية **(البنك المركزي العراقي ، 2019 : 23):**

2.2.1 – إتباع طريقة مؤشر التركز الفردي (ICI) لأكبر 20 عميل من المودعين (أفراد وشركات) لقياس درجة التركز في محفظة الودائع ، وباستخدام كلٍ من مؤشر هيرفاندال (Herfindahl Index (HI ومعامل التعديل (AF) Adjustment Factor ، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$ICI = HI\ x\ AF = \frac{\sum_{i=1}^{20} X^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} X\right)^2} X \frac{\sum_{i=1}^{20}(\mathrm{x})}{\sum(\mathrm{y})} X100\% = \frac{\sum_{i=1}^{20} \binom{2}{x}}{\sum_{i=1}^{20} x\ \sum(\mathrm{y})} X100\%$$

حيث:

$\sum x$: تمثل مجموع الودائع لأكبر 20 عميل (أفراد ، شركات) لدى المصرف.

$\sum y$: تمثل إجمالي الودائع لدى المصرف

مؤشر هيرفاندال HI = $\frac{\text{مجموع مربع الودائع لأكبر 20 زبون}}{\text{مربع إجمالي الودائع}}$

معامل التعديل AF = $\frac{\text{مجموع الودائع لأكبر 20 زبون}}{\text{إجمالي الودائع لدى المصرف}}$

2.2.2 – تحديد رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية بناءً على النتيجة التي يتم الحصول عليها من المعادلة الواردة في الخطوة الأولى ووفق ما يقابل مؤشر التركز الفردي من نسبة متطلبات رأس المال الإضافي لمخاطر التركز وكما موضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) يوضح العلاقة بين مؤشر التركز الفردي (ICI) ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركز

مؤشر التركز الفردي (ICI) %	متطلبات رأس المال لمخاطر التركز
$0.1 \geq ICI > 0.0$	% 0
$0.2 \geq ICI > 0.1$	% 2
$0.4 \geq ICI > 0.2$	% 4
$1.0 \geq ICI > 0.4$	% 6
$100 \geq ICI > 1.0$	% 8

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دليل العمل الرقابي / ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية ، 2019

ويتم تحديد رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركز الفردي للودائع على مستوى العملاء وفق المعادلة التالية:

رأس المال الإضافي = رأس المال التنظيمي للمصرف X نسبة متطلبات رأس المال لمخاطر التركز X 10%

2.2.3 – يتم احتساب رأس المال الاقتصادي الواجب تكوينه من قبل المصرف لمواجهة مخاطر التركز الفردي لمحفظة الودائع على مستوى العملاء وفق المعادلة الآتية:

رأس المال الاقتصادي = رأس المال التنظيمي + رأس المال الإضافي

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

يتناول هذا المبحث عملية قياس درجة التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء للمصارف الستة عينة البحث باتباع مؤشر التركز الفردي (ICI) لأكبر 20 عميل من المودعين (أفراد وشركات) للوصول إلى تحديد رأس المال الاقتصادي الواجب تخصيصه ، مع تحليل وتقييم نتائج المؤشرات واختبار فرضية البحث، وذلك بالاعتماد على معطيات البيانات المالية السنوية للمصارف عينة البحث لعام 2022 والموضحة في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) : البيانات المالية السنوية للمصارف عينة البحث لعام 2022

((المبالغ بمليار دينار))

ت	المصرف	رأس المال المدفوع	إجمالي الودائع	قيمة الودائع لأكبر 20 زبون
1	المصرف الأهلي العراقي	270	1874	751
2	مصرف كوردستان الدولي	400	1423	427
3	مصرف بغداد	250	1345	538
4	مصرف التنمية الدولي	250	1285	514
5	مصرف المنصور للاستثمار	250	743	149
6	مصرف جيهان للاستثمار	255	672	202

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية السنوية للمصارف لعام 2022

3.1 – قياس مؤشر تركز محفظة الودائع للمصارف:

لدراسة علاقة مخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء بحجم رأس المال لدى المصارف العراقية عينة البحث استنادا إلى البيانات المالية لتلك المصارف لعام 2022 وبالاعتماد على قياس درجة التركز الفردي (ICI) والخطوات اللاحقة له للوصول إلى تحديد قيمة رأس المال الاقتصادي الواجب على المصارف الاحتفاظ به لمواجهة تلك المخاطر ، نلاحظ ومن خلال نتائج الدراسة المتحققة:

3.1.1 – أن مؤشر تركز محفظة الودائع على مستوى العملاء لدى (**المصرف الأهلي العراقي)** كان بدرجة تركز (0,16%)، ورأس المال الإضافي الواجب إضافته كان بقيمة (0,540) مليار دينار مما يتطلب على المصرف الاحتفاظ رأس مال اقتصادي قدره (270,540) مليار دينار تؤهله لامتصاص ومواجهة مخاطر تلك التركزات.

3.1.2 – بينما سجل مؤشر التركز لدى (**مصرف كوردستان الدولي**) درجة (0,18%) ، وقيمة رأس المال الإضافي قيمة (0,700) مليار دينار ، بما تطلب من المصرف تكوين رأس مال اقتصادي قدره (400,700) مليار دينار لمواجهة تلك المخاطر.

3.1.3 – سجل مؤشر التركز لدى (**مصرف بغداد)** درجة (0,48 %) وبلغت قيمة رأس المال الإضافي الواجب إضافته إلى رأس المال التنظيمي (1,5) مليار دينار ، وبذلك يتطلب من المصرف تكوين رأس مال اقتصادي قدره (251,500) مليار دينار.

3.1.4 – في حين كانت نتائج (**مصرف التنمية الدولي)** بأن مؤشر التركز بلغ (0,24 %) ، وقيمة رأس المال الإضافي بلغت (1) مليار دينار ، والتي تتطلب تكوين رأس مال اقتصادي بقيمة (251) مليار دينار.

3.1.5 – كما سجلت نتائج (**مصرف المنصور للاستثمار)** بأن مؤشر التركز كان بنسبة (صفر %) ، وبذلك فأن النتائج تشير إلى أن المصرف لا يحتاج إلى رأس مال إضافي يتم إضافته إلى رأس المال التنظيمي لتكوين رأس مال اقتصادي للمصرف ، وذلك لعدم وجود مخاطر تركز لديه في محفظة الودائع على مستوى العملاء.

3.1.6 – أما (**مصرف جيهان للاستثمار)** فكانت درجة مؤشر التركز بنسبة (0,15 %) ، وقيمة رأس المال الإضافي (0,500) مليار دينار والذي يتطلب تكوين رأس مال اقتصادي للمصرف بقيمة (255,500) مليار دينار لمواجهة وامتصاص مخاطر التركز في الودائع.

3.2 – تحليل وتقييم نتائج المؤشرات:

لقد أظهرت نتائج اختبارات درجة تركز محافظ الودائع على مستوى العملاء وقيم رأس المال الإضافي الواجب إضافتها لرأس المال التنظيمي للمصارف عينة البحث وفق مؤشر التركيز الفردي (ICI) ، تعرض خمسة مصارف من عينة البحث إلى مخاطر التركز في محافظ ودائعها على مستوى العملاء وبصورة متفاوتة في درجة التركز نتيجة ضعف التنويع في مصادر تمويل تلك المحافظ ، مما يتطلب من تلك المصارف إجراء تعديلات بإضافة قيمة رأس المال الإضافي الناتج من تلك الاختبارات إلى رأسمالها الحالي لتكوين رأس مال اقتصادي قادر على مواجهة تلك المخاطر ، حيث تصدّر (مصرف بغداد) قائمة الأكثر تعرضاً لمخاطر التركز في محفظة ودائعه على مستوى العملاء من بين المصارف موضوع البحث وبما يتطلب منه تخصيص رأس مال إضافي بقيمة (1,500) مليار دينار إلى رأسماله الحالي لتكوين رأس مال اقتصادي قادر على استيعاب حجم الخطر، يليه (مصرف التنمية الدولي) برأس مال إضافي قدره (مليار دينار)، ثم (مصرف كوردستان الدولي) برأس مال إضافي قدره (0,700) مليار دينار ، ومن بعده (المصرف الأهلي العراقي) برأس مال إضافي قدره (0,540) مليار دينار ، ومن ثم (مصرف جيهان للاستثمار) برأسمال إضافي قدره (0,500) مليار دينار ، أما (مصرف المنصور للاستثمار) فلم تظهر نتائج الاختبار وجود مخاطر تركز في محفظة ودائعه على مستوى العملاء ، وأن رأسماله الحالي قادر على مواجهة تلك المخاطر ولن يحتاج إلى رأس مال إضافي.

3.3 – اختبار فرضية البحث:

من خلال استعراض نتائج الدراسة فقد تبين أن درجة التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء وفق مؤشر التركيز الفردي (ICI) يحمل في طياته مخاطر ناجمة عن تلك التركزات والتي يتطلب من المصارف تخصيص رأس مال إضافي يضاف إلى رأس المال التنظيمي للمصارف ذات التركز في محافظ ودائعها لتكوين رأس مال اقتصادي يتناسب مع الإطار العام لتلك المصارف وقادر على امتصاص ومواجهة الخسائر المحتملة لمخاطر التركز ، بما يدلل على وجود علاقة طردية ذات تأثير بين درجة تركز الودائع المصرفية ومقدار رأس المال الواجب على القطاع المصرفي العراقي الاحتفاظ به ، مما يجعلنا نقبل بصحة إثبات فرضية البحث القائلة " **وجود تأثير لمخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء في رأس مال المصارف التجارية العراقية** ".

النتائج والتوصيات

أولاً – النتائج:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه ، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تؤثر درجة التركز في محفظة الودائع المصرفية على مستوى العملاء في رأس المال المصارف وبشكل متباين وتبعاً لمستوى حجم وتأثير تلك المخاطر ، فكلما زادت درجة التركز ازدادت معها مستوى المخاطر والتي تتطلب تخصيص رأس مال إضافي مقابل ذلك لاستيعاب ومواجهة تلك المخاطر.
2. أرتفاع مستوى درجة التركز في أغلب المصارف عينة البحث نتيجة تراجع وضعف تلك المصارف في إتباع سياسة التنويع في مصادر محفظة الودائع لديها واعتمادها بشكل أساسي على مجموعة محدودة من الودائع الكبيرة في تمويل تلك المحافظ ، مما يعرضها إلى مخاطر محتملة نتيجة تلك التركزات.
3. وجود ضعف واضح في إدارة المخاطر في تبني إطار متكامل لاستراتيجية تلك المخاطر وفحص ومراقبة وتحليل ومعالجة جميع المخاطر على أسس منهجية لتقليل حدة وآثار تلك المخاطر.

ثانياً – التوصيات:

في ضوء النتائج أعلاه فأن الدراسة نوصي بما يأتي:

1. على المصارف العراقية تبني استراتيجيات عمل مبنية على أساس المخاطر بالشكل الذي يخفف من مخاطر التركز في محفظة الودائع المصرفية وما ينشأ عنها من مخاطر السيولة ، وذلك باتباع سياسة التنويع في مصادر تلك المحافظ ومراجعة فجوات الاستحقاق ومستويات استقرار تلك الودائع وباستمرار.
2. أهمية قيام البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف العراقية بإجراء عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بصورة دورية ، والمتضمنة إجراء اختبارات متطلبات رأس المال لكافة المخاطر المصرفية وبصورة شاملة نظراً لتداخل تأثير تلك المخاطر ، وذلك من أجل بناء مؤسسات مصرفية قوية وعابرة للأزمات قادرة على الثبات والاستمرار في ظل مختلف الظروف ووفق تخطيط سليم لرأس المال وبما يضمن سلامة القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. ضرورة وإحداث تغيرات جوهرية في هيكلية إدارة المخاطر وتطوير كفاءة ومهارة العاملين في تلك الإدارات ورفع قدراتهم المهنية وبما يتماشى مع التطورات المصرفية العالمية في مجال إدارة المخاطر ، مع توفير متطلبات تقنيات النظم والبرامج الحديثة التي تساعد في تسهيل مراقبة المخاطر بشكل مستمر.

المصادر:

- قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984.
- التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث لعام 2022.
- البنك المركزي العراقي ، **دليل العمل الرقابي / ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية** ، 2019.
- البدوي ، لمى عدنان (2022) ،**" أثر الودائع والمخصصات الائتمانية وربحية المصرف في مخاطر التركزات الائتمانية "**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ، المجلد 38 ، العدد الثاني.
- المملوك ، أنس هشام (2020) ، **" أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف "** ، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 42 ، العدد 1.
- الشمري ، صادق راشد (2018) ، " **إدارة العمليات المصرفية : مداخل وتطبيقات"** ، مطبعة اليازوري ، عمان ، الأردن.
- الصيرفي ، محمد (2016) ، " **إدارة العمليات المصرفية : العادية ، غير العادية ، الإلكترونية "** دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر.
- رحيم ، عباس فاضل ، وآخرون (2017) ، **" العمليات المصرفية "**، مطبعة العدالة ، بغداد ، العراق.
- عواد ، عضيد، وليلى، الطاهر(2023) **" الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية "** ، مكتبة الدار العربية للعلوم ، ط 1 ، بغداد ، العراق.
- عواد ، عضيد شياع (2015) ، **" دليل إدارة المخاطر المصرفية "** ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، العراق.
- عبد الحميد ، عبدالمطلب (2000) ، " **البنوك الشاملة : عملياتها وإدارتها "** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر.